العجز البالغ ٩٠٠ مليون شيكل يمثل ٢٠ بالمئة من حصّة الميزانية المحسوبة بالعملة المحلية، ممّا يؤثر، تأثيراً بالغاً، في مرونة الانفاق وبنوده. وسوف تزداد خطورة الوضع خلال العام ١٩٩٠، حسب بعض المصادر، اذا ما ادّت التطوّرات غير المتوقعة الى رفع حجم الانفاق المضاد للانتفاضة، ليصل العجز الصافي في ميزانية الامن الى ٦٠٠ مليون دولار (١,٢ مليار شيكل) (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). ليس ذلك فحسب، بل ان كلفة القمع، والعجز الناجم عنه، يأتيان في وقت تتراجع قيمة ميزانية الدفاع الاسرائيلية. اذ لم تقم الحكومة، رسمياً، باقتطاع اي مبلغ من ميزانية العام ١٩٨٩، التي شكّلت نسبة ٢٠,١ بالمئة من اجمالي ميزانية الدولة، او ٨,١ بالمئة من اجمالي الدخل القومي (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠)؛ بل طرأت زيادة إسمية بنسبة ١١,٥ بالمئة على الميزانية، مقارنة بالعام ١٩٨٨، أي بارتفاع قدره ٦٦٠ مليون دولار، من ٥,٧١ مليارات دولار الى ٦,٣٧ مليارات دولار. غير ان حقيقة التضخم المالي قلبت الصورة، ليكون صافي التغيير، في العام ١٩٨٩، هو انخفاض بنسبة ستة بالمئة (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). ويذكر ان وضعاً مشابهاً حدث بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، بسبب الانتفاضة ايضاً؛ اذ ازدادت القيمة الاسمية لميزانية الدفاع بنسبة ١١ بالمئة، من ٥,١٤ مليارات دولار الى ٥,٧١ مليارات دولار، بينما تقلصت القيمة الشرائية بنسبة تسعة بالمئة. كما يجدر التذكير، ايضاً، في هذا السياق، اولاً، بأن نصف الميزانية، تقريباً، خصص لتسديد الديون العسكرية والفوائد المترتبة عليها؛ وثانياً بأن المبلغ المتبقي (حوالى ٣,٢ مليارات دولار) يمثّل تراجعاً عن مستوى العام ١٩٨٢ بنسبة ٢٠ بالمئة ، علماً بأن زيادة المعونة الاميركية، في الوقت عينه، قد عوّضت بعض الشيء وحدّدت التراجع، في النهاية، بنسبة ١٢ بالمئة (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠). وهكذا، يمكن فهم مدى اهمية العجز المالي الناجم عن قمع الانتفاضة، والبالغ ٩٠٠ مليون شيكل (٤٥٠ مليون دولار)، عدا المبالغ التي يتمّ تعويضها على حساب ميزانية الدولة العامة، واحتياطها.

الآثار العملية

تنوّعت الآثار العملية للانتفاضة وكلفة مواجهتها تنوّعاً كبيراً؛ وقد صرّح مراراً بالاضرار النفيسة، والمعنوية، والانضباطية، وبتراجع مستوى التدريب والجاهزية لدى الجيش. إلّا ان المسؤولين العسكريين الاسرائيليين أخذوا، في الفترة الاخيرة، يوضحون طبيعة العواقب المادية، والعملياتية، التي تلحق ببنى القوات المسلّحة. ولعل أبرز الآثار العملية هي تلك التي حلت بسلاح الجو، الذي تعرضت ميزانيته لتخفيض بقيمة ١٦٠ مليون شيكل (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٩٠). فقد اشتكى نائب قائد السلاح، غيورا روم، من الاضطرار الى تقليص ساعات التدريب والطيران، وتقليص شراء قطع الغيار، وتقييد بناء القوة البشرية الفنية (**يديعوت احرونوت**، ١١/١/١٩٩٠). وأوضح ان المحصّلة العملية لذلك هي تقليص عدد الطيارين، خصوصاً ان كلفة تدريب الطيار الاحتياطي تبلغ ربع مليون دولار سنوياً، ممّا يعني تقليص المخزون البشري الفني الذي يستمد سلاح الجو قوته منه. غير ان الآثار السلبية لم تتوقف عند ذلك الحد، بل امتدت الى ان تشمل برامج التسليح ايضاً. وكانت احدى الضحايا الاولى هي الطائرة المروحية «أ.هـ ـ آبي» للمراقبة والاستطلاع، التي تمّ تأجيل مشروع اقتنائها الى اجل غير مسمّى، بعد ان كان المفترض شراؤها خلال العام ١٩٩٠ (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٩٠).

إلّا ان برامج رئيسة عدة هي قيد المراجعة الآن ومرشحة للتأجيل، أو الالغاء. وقد أجمل أحد التقارير تلك البرامج، ابتداء بطائرة التدريب «تزوكيت» («فوغا ماجيستير» الفرنسية المعدّلة محلياً)، التي كان يأمل سلاح الجو في ان يستبدلها بالطائرة الارجنتينية «بامبا». وكان المفروض، مبدئياً، ان يتمّ الانتاج المشترك لمئة طائرة انطلاقاً من ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ، على ان تدخل الخدمة الفعلية في ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤؛ غير ان المشروع قد يتأجل كلياً الى النصف الثاني من عقد التسعينات (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). كذلك قد يتأثر برنامج تحديث المقاتلات «ف ـ ١٥» بمعدّات الكترونية واجهزة رادار حديثة، حيث يحتمل ان يتمّ الغاء، أو تأجيل، ذلك الجهد، ومعه جدول اجراء العمرة الكاملة اللازمة لخمسين طائرة لدى اسرائيل. واخيراً، فان احد أهم البرامج بعيدة المدى، الذي يشكل عصباً رئيساً، هو خطة تطوير الجيش العشرية حتى العام ٢٠٠٠، التي قد تتعرّض لعراقيل ايضاً. وتتناول الخطة ادخال «مضاعفات للقوة» جديدة الى صنوف الاسلحة كافة، وهي تتوزع بين الذخائر دقيقة التوجيه